

الهولوكوست المعكوس

الفصل الرابع

الضحايا أمان والأدلة
دامغة .. والقنلة
يتمتعون بالحماية



obeikandi.com

مدخل

بولندا أرض المعتقلات.. منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت مسرحا لمعسكرات اعتقال ضمت مواطنين من الأقلية الألمانية، ووصلت حالة العداوة إلى أعمال تطهير عرقي، ويرجع بعض المؤرخين اجتياح جيوش هتلر لبولندا في بداية الحرب العالمية الثانية إلى دافع الانتقام مما حدث من مذابح لألمان في بولندا، فأقام فيها معسكرات اعتقال للبولنديين، ومع زحف السوفييت على وارسو قبيل نهاية الحرب انقلبت الآية، وشهدت بولندا عمليات ترحيل جماعية وتطهير عرقي للألمان، وتشير بيانات المكتب الإتحادي الألماني للإحصائيات إلى أن عدد الألمان الذين ماتوا في بولندا حتى ذلك الحين بلغ ١٨٥ ألفا، وفي منطقة دانتسيغ بلغ العدد ٨٣ ألفا وفي المناطق الألمانية سابقا شرق خط أودر- نيسه نحو مليون و٣٣٩ ألفا.. ليكون الإجمالي مليون و٦٠٧ ألف شخص.. ومن المنطقي إذن أن يشارك اليهود المتعاونون مع جهاز الأمن البولندي في تلك العمليات.. وتشير مصادر إحصائية ألمانية وبولندية إلى أن عدد الضحايا الألمان على يد اليهود أكبر من تقديرات جون ساك، فنسبة الوفيات في بعض تلك المعسكرات كانت تصل إلى ٨٠ في المئة.. أما الأمر الأكثر تراجيدية في تلك المأساة الأوروبية فهو ازدواج المعايير عند محاسبة المجرمين!

* العرب ليسوا وحدهم الذين يتحدثون عن ازدواج المعايير الغربية في التعامل مع كل ما يخص إسرائيل.

* رفض إسرائيل تسليم شلومو لبولندا لمحاكمته أثار اتهامات لحكومات غربية بالعجز أمام العجرفة الإسرائيلية وللمجلس اليهودي العالمي بالتواطؤ لتغطية

جرائم ضد الإنسانية.

* بريطانيا رفضت تسليم يهود متهمين بجرائم ضد الإنسانية بحجة أن الاتهامات معادية للسامية!.

* هيلينا بروس متهمة بالاشتراك في محاكمات صورية واعتقال وقتل عدد من قيادات المقاومة البولندية ضد النازية، وقد رفضت الداخلية البريطانية تسليمها بدعوى تقدمها في السن ومضي ٥٠ عاما على الجرائم المتهم بها.

* معسكرات اعتقال الألمان في بولندا بدأت منذ الحرب العالمية الأولى وما حدث فيها من مجازر كان أحد دوافع هتلر لاجتياح بولندا.

* اعتراضات الصليب الأحمر الأمريكي ومناشدة سيناتور نورث داكوتا والسفير البريطاني ومطالبات رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل لم تنجح في إقناع الحكومة البولندية بالالتزام باتفاقية جنيف.

* الأرقام الحقيقية أعلى من تقديرات جون ساك فنسبة الوفاة في بعض المعسكرات كانت ٨٠ في المئة من المعتقلين.

* بيانات المكتب الاتحادي الألماني للإحصائيات تقول إن عدد الألمان الذين ماتوا في بولندا حتى ١٩٤٥ بلغ مليوناً و٦٠٧ ألف شخص.

* برنامج سكيستي ميتس عشر على أدلة دامغة تدعم تحقيق ساك حول جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها يهود زمن الحرب العالمية الثانية.

* مراسل سكيستي ميتس «أجرين لقاءات مع شهود آخرين غير شهود ساك أو الشهود الذين يحتفظ أرشيف ألمانيا الاتحادية بشهاداتهم وسمعنا القصص نفسها مرات ومرات.

الحقيقة أن العرب ليسوا وحدهم الذين يتحدثون عن ازدواج المعايير «الإسرائيلية والغربية» في التعامل مع كل ما يخص إسرائيل، ففي مجلة تورنتو ستار

الكندية كتب ستيفان ليميز فسكي تعليقا على رفض إسرائيل تسليم الرجل بناء على مطالبة أقارب الضحايا بمحاكمته، فقال «يا لها من مفاجأة أن تقرأ عن ازدواج المعايير في إسرائيل، فهي تطلب من أمريكا تسليم جون ديميانيوك وتقيم محاكمة استعراضية على المسرح على سبيل الدعاية المؤثرة من أجل تسليمه، ولكن عندما يصل الأمر إلى تسليم متهم بجرائم ضد الإنسانية يعيش في إسرائيل مثل شلومو موريل تعمل قانون التقادم وتواصل إيواء المتهم، والحكومة الكندية تستجيب لضغوط إسرائيل، وتدفع لها ملايين الدولارات وتنفذ سياسات الإبعاد في حق المتهمين بارتكاب جرائم النازية المقيمين على أراضيها مثلما فعلت عام ١٩٨٧ على سبيل المثال، إنه أمر بلا معنى».

وكتب كالجاريان بوريس سيدورك في الهيرالد تريبيون «رفض إسرائيل تسليم شلومو لبولندا من أجل محاكمته وحمايته تحت دعوى قانون التقادم مسألة لا يمكن الدفاع عنها، كيف تقبل مؤسسات مثل مركز سيمون فيزنثال وبناي بيرث والمجلس اليهودي العالمي - التي عزفت كالأوركسترا حملات لتقديم مجرمي الحرب النازيين إلى المحاكمة - بهذا التحدي الصارخ».

بريطانيا رفضت تسليم يهود متهمين بجرائم ضد الإنسانية

وكذلك فعلت بريطانيا أيضا فقد رفضت تسليم «هيلينا فولينسكا - بروس» (١٩١٩-٢٠٠٨) التي طالبت بولندا بتسليمها لمحاكمتها بتهم مشابهة في ظل الحكم الشيوعي، لكن الرفض البريطاني كان تحت دعاوى مختلفة من بينها أن الاتهامات «معادية للسامية»، أو أنها سقطت بالتقادم أو لأسباب إنسانية نظرا لتقدم سن المتهم.

وهيلينا فولينسكا - بروس كانت تحمل عند ولادتها اسم فاجيا ميندلا دانيلاك، وعملت مدعيا عاما عسكريا في بولندا برتبة عقيد، وشاركت في محاكمات سورية في

الخمسينات، وتورطت في اعتقال وقتل بعض قيادات المقاومة البولندية ضد النازية. وفي الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٨ طالبت السلطات البولندية بريطانيا بتسليم هيلينا لمحاكمتها في بولندا، حيث وجهت لها لجنة التحقيق في الجرائم ضد الأمة البولندية اتهاماً رسمياً بالمشاركة في «جريمة قتل» تصنف كجريمة إبادة جماعية ويعاقب عليها القانون بالسجن عشر سنوات، واتهمت أيضاً بجرائم أخرى من بينها إصدار أمر اعتقال غير قانوني وإجراء تحقيق ومحاكمة للقائد العسكري البولندي إميل أوجست فيلدورف، وهو القائد الأسطوري لجيش المقاومة السرية البولندية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد أعدم فيلدورف في ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ولم تر عائلته جثته، وتوصلت السلطات الشيوعية في تقرير لها عام ١٩٥٦ إلى أن هيلينا فولينسكا- بروس قد انتهكت سيادة القانون بمشاركتها في تحقيقات غير عادلة وتشكيل محاكمات غير قانونية أدت لإعدام أبرياء.

ولدت هيلينا فولينسكا- بروس لعائلة يهودية بولندية في وارسو، وتزوجت من فرانسيسك جوزيفياك، قائد الحرس الشعبي وأول قائد لأمن الدولة (الجيش المدني) في بولندا الشيوعية، وكان زوجها الأول فلودزيميرز بروس (المؤود باسم بنيامين زيلبرييج) قد أبعدها في زمن المحرقة، لكنها التقيا ثانية في ١٩٤٤ وتزوجا من جديد في ١٩٥٦، وكان اقتصاديا ماركسيا وعضوا في الحزب السياسي الحاكم في بولندا الشيوعية «حزب العمال المتحدين» حتى عام ١٩٦٨.

وغادرت هيلينا وزوجها بولندا عام ١٩٦٨ بعد الأزمة السياسية البولندية السياسية في ذلك العام وقضت بقية حياتها في المملكة المتحدة حيث حصلت على الجنسية البريطانية، وتوفي زوجها بروس الذي عمل أستاذا للاقتصاد في جامعة أكسفورد في ٢٠٠٧، وعاشت هيلينا في أكسفورد.

وقد قدمت بولندا (وتحديدا المعهد الوطني للذكرى والمدعي العام البولندي)

طلبين رسميين لتسليم هيلينا بروس في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، ورفضتها وزارة الداخلية البريطانية بحجة أن المتهمه أصبحت متقدمة في السن وأن الجرائم المتهمه بارتكابها انقضى عليها ٥٠ عاما.

في حوار مع صحيفة صنداي تلجراف قالت هيلينا إنها لن تعود إلى «البلد الذي شهد المحارق في أوشفيتز وبيركيناو»، وادعت أنها لن تلقى محاكمة عادلة في بولندا، ورغم تورطها في جرائم عهد ستالين طالبت بنسيان تلك الفترة من حياتها، وقالت «لا ترعجوني بهذه الادعاءات السخيفة»، وفي المقابل انتقدت الحكومة ووسائل الإعلام البولندية عدم التزام بريطانيا بتسليمها وفقا للقانون الدولي.

وفي ٢٠٠٤ انضمت بولندا للاتحاد الأوروبي، بها يسمح بإجراءات تسليم المتهمه أوروبيا، وفي يناير ٢٠٠٦ رُفض طلب استدعائها، وفي آخر ذلك العام أسقط الرئيس البولندي ليش كاتشينسكي الجائزة التي كانت السلطة الشيوعية في بولندا قد منحتها لها عام ١٩٥٤، وفي ٢٠٠٧ طلبت لجنة التحقيق في الجرائم ضد الأمة البولندية من المدعي العام إصدار أمر اعتقال أوروبي ضد هيلينا، فصدر في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ ليكون ثالث محاولة لتسليمها.

وتوفيت هيلينا بروس في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨ في أكسفورد بالمملكة المتحدة، ودفنت سرا في ٣ ديسمبر ٢٠٠٨، ولم يحضر جنازتها سوى عدد محدود من أفراد أسرتها. ويرى الكاتب جون ساك أنه بغض النظر عن ضرورة تقديم المتهمين بتلك الجرائم من أمثال شلومو موريل وهيلينا بروس إلى المحاكمة من أجل معاقبتهم، هناك هدف نبيل هو الكشف عن الحقائق كاملة، وأن يشعروا بالندم وأن يعتذروا على ما اقترفوه على أقل تقدير.

بولندا وطرد الألمان

بعد الحرب العالمية الأولى استمرت الدولة البولندية في استخدام معسكر أسرى

الحرب في «تسيستي-بيورنو» الألماني السابق كمعتقل للمواطنين الألمان المدنيين الذين بقوا في موطنهم الأصلي بالمناطق التي كانت تابعة من قبل للرايخ الألماني (حتى ١٩١٨) داخل بولندا، وكذلك احوال أيضا في معسكر شترالكوفو، وشهدت تلك المعسكرات أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان ووقائع تعذيب لا آدمية مماثلة لما كان يتم في معسكرات العمل الألمانية، وكان ما حدث من مجازر لكثير من الألمان فيها أحد دوافع هتلر لاجتياح بولندا في الحرب العالمية الثانية.

وبعد عام ١٩٢٦ أقيمت معسكرات عمل أخرى من بينها معسكر بيرتزا-كارتوشكا وبرست-ليتوفيسك، ليس فقط من أجل الألمان بل أيضا للأوكرانيين وغيرهم من الأقليات في بولندا بمن فيهم المعارضين البولنديين، ولا توجد أرقام رسمية محددة عن أعداد من اعتقلوا وقتلوا في تلك المعسكرات.

ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ أقيمت معسكرات أخرى للألمان في مناطق مثل خودزين، وفي تلك الفترة تصاعد التطهير العرقي وحملات الاعتقال الجماعي للأقليات الألمانية (في بولندا)، ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف منهم من تلك المناطق، وفي ١١٣١ نقطة تركز للأقليات الألمانية في بوزين وبوميريلين تم اقتياد الآلاف منهم إلى المعسكرات.

وبعد هجوم الجيش الألماني في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ حدثت جائحة ما يسمى الأحد الدامي في برومبيرج في ٣ سبتمبر ١٩٣٩.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وفي سياق طرد المواطنين الألمان من مناطق الرايخ الألماني التي كانت خاضعة عندئذ للإدارة البولندية وتابعة لبولندا منذ ذلك الوقت، أقيم ١٢٥٥ معسكر اعتقال مثل توستشيك ولامسدورف وبوتوليس وشفيتوشلوفيتس، تراوحت نسبة الوفيات داخلها ما بين ٢٠ و ٥٠ بالمئة، ولم يكن معسكر توستشيك تابع لإدارة بولندية بل للسوفييت، وفي تلك المعسكرات

مورست أبشع عمليات التعذيب والقتل المنهجي، ومن بين الحالات المعروفة ما حدث في المعسكرات الثلاث التي تولى قيادتها لولا بوتوك وتشيسلاف جيورسكي وشلومو موريل.

ولم يقتصر الاعتقال على «المجرمين النازيين» بل شمل السكان الألمان الذين لم يمكنهم الهرب بسرعة في ١٩٤٥، فلم يكن سبب الاعتقال ارتكاب جريمة فردية، بل لمجرد أنهم ألمان أو يتحدثون اللغة الألمانية، وكان يتم اقتياد سكان قرى بأكملها من الرضع حتى كبار السن إلى المعسكرات، ليتعرضوا للقتل المباشر أو التجويع حتى الموت، ولم يشفع لبعضهم حتى أنهم يمتلكون الجنسية البولندية.

ولم تفلح اعتراضات الصليب الأحمر الأمريكي ولا مناشدة السيناتور الأمريكي لانجر من نورث داكوتا والسفير البريطاني بيتينك ولا حتى مطالبة رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل للحكومة البولندية بالالتزام باتفاقية جنيف والقانون الدولي.

الأرقام الحقيقية أعلى من تقديرات جون ساك

عن أعداد الألمان الذين قتلوا في بولندا وحدها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يقول جون ساك إن «عدد المدنيين الألمان الذين قتلوا في بولندا يتجاوز ضحايا القنابل التي سقطت على درسدن، ويتجاوز الضحايا اليابانيين في هيروشيما، والأمريكيين في بيرل هاربر، ويتجاوز حتى أعداد اليهود الذين قتلوا في مذابح بولندا.. هذا ما علمته الآن، وأصابني بالرعب».

«... عدد السجون ومعسكرات الاعتقال البولندية بعد الحرب العالمية الثانية في سليسيا وحدها يقدر - حسب جون ساك بـ ٢٠ إلى ٣٠ معتقلا، في مدن وبلدات بيدزين وبويتن وبيليتس زيبلسكو-بيالا وبيرسلاو وتشينشتوخاو وجلايفتس وهيندينبورج وجاسترتسيبي وكاتوفيتس وكونجشيتيه وفي لامسدورف (كان أحد

أسوأ المعتقلات حيث اعتقل ٨٠٦٤ شخصا بينهم ٨٢٨ طفلا - قتل منهم ٦٤٨٨ ثم معسكرات في نيقولاوي وميسلوفيتس ونايسه وأوبلين ولاسوفيتس - تيرنوفيتس وبوتوليس وشفيتوشلوفيتس (حيث قتل نحو ٤٠٠٠ معتقل)، أما بلدة سوسنوفيس فكان فيها ثلاثة سجون)، وأخيرا تارنوفيتس وزافيرسي.

وكان في المعسكرات والسجون البولندية التابعة لجهاز أمن الدولة أكثر من ٢٠٠ ألف معتقل ألماني مات منهم ما بين ٢٠ إلى ٥٠ في المئة.

ووفقا لتقديرات جون ساك قتل في تلك المعتقلات ما بين ٦٠ إلى ٨٠ ألف شخص، وهو يشير إلى أن «العدد قد يكون في الحقيقة أعلى من ذلك، لأن نسبة الوفاة في بعض المعسكرات كانت ٨٠ في المئة من المعتقلين»، «ومن بين الباقين على قيد الحياة أي حوالي ١٢٠ إلى ١٤٠ ألفا أدين ٨, ٠ في المائة منهم بارتكاب جرائم حرب، وكان ٩٩, ٢ في المئة منهم أبرياء».

«وعندما زحف الروس في ١٩٤٥، كان عدد الألمان الذين يعيشون في بولندا يقدر بنحو مليون و٢٩٣ ألفا، وكان في دانتسيج ٣٧٣ ألفا، وفي الجزء الألماني الخاضع لإدارة بولندية (أي محافظات شرق ألمانيا) كان هناك ثمانية ملايين و١٨٢ ألف شخص، أي أن الإجمالي هو ٩ ملايين و٨٤٨ ألف شخص»

ومن بين الألمان الذين كانوا يعيشون في بولندا وفي الجزء الألماني الذي خضع للإدارة البولندية ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٥٠ لم يبق نحو مليون و٤٦٧ ألف شخص على قيد الحياة.

وحسب بيانات المكتب الإتحادي الألماني للإحصائيات بلغ عدد الألمان الذين ماتوا في بولندا حتى ذلك الحين ١٨٥ ألفا، وفي دانتسيج ٨٣ ألفا وعدد الألمان في المناطق الألمانية سابقا شرق خط أودر- نيسه مليون و٣٣٩ ألفا.. والإجمالي هو مليون و٦٠٧ ألف شخص.

لكن مصادر أخرى تشير إلى أن الأعداد أكبر من ذلك: فتقدر وزارة شؤون النازحين عددهم بنسبة تزيد ١٨ في المئة، وفي اجتماع بخصوص سليسيا في يونيو ١٩٦١ في هانوفر ذكر كونراد أديناور رقما يزيد بنسبة ٤٨ في المئة.

مؤرخون يؤكدون حدوث «محرقة الألمان»

من بين وسائل الإعلام الغربية التي سعت إلى التحقق من وقائع جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبتها يهود في زمن الحرب العالمية الثانية برنامج سكيستي مينتس (٦٠ دقيقة) الذي تبته شبكة سي.بي.إس الأمريكية حيث التقى رئيس المجلس اليهودي العالمي، وكما هو متوقع أنكر تلك الوقائع وقال «لم يحدث ذلك» إلا أن البرنامج عثر على أدلة دامغة بخصوص ما أورده جون ساك في كتابه «العين بالعين».

شهادات وأدلة جديدة

وقد أكد مراسل البرنامج ستيف كروفت «ذهبنا إلى بولندا لإجراء مقابلات خاصة مع السجناء السابقين في شفيتوشلوفيتس، وانفردنا بلقاءات مع شهود آخرين غير شهود جون ساك أو الشهود الذين يحتفظ أرشيف ألمانيا الاتحادية بشهاداتهم، وسمعنا القصص نفسها مرات ومرات، وأبلغنا ممثل الادعاء البولندي بما وجدناه من شهادات وفاة لمعتقلين في المعسكر موقعة باسم شلومو موريل، وما جمعناه من معلومات كاف لاتهام موريل بممارسة أشكال عنيفة من التعذيب النفسي والجسدي ودفع السجناء للانتحار».

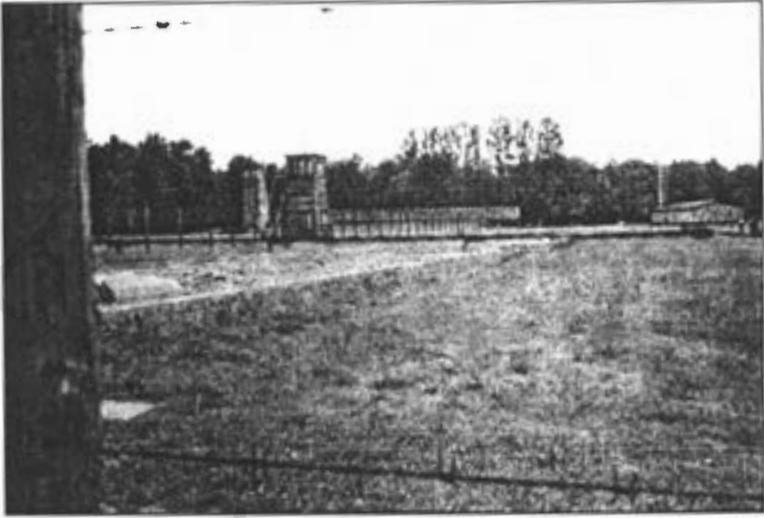
ومنذ ذلك الحين ظهرت أدلة جديدة في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية والصحف والمجلات الألمانية تعزز ما ورد في كتاب «العين بالعين» وتحقق منها باحثون في الولايات المتحدة وبريطانيا استنادا إلى أرشيف الشرطة السرية السوفيتية

في موسكو ولجنة التحقيق في الجرائم ضد الأمة البولندية.

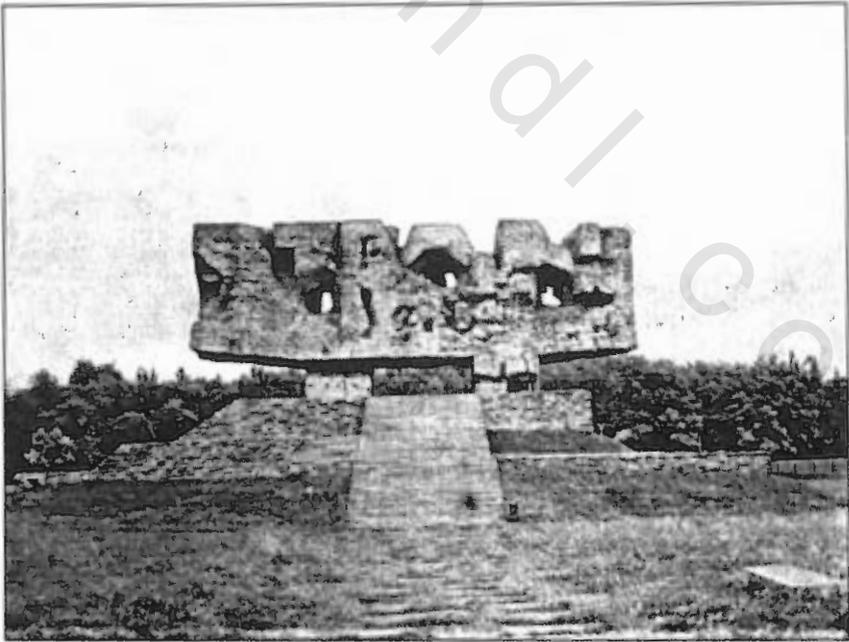
وكتب محرر السياسة الخارجية السابق في صحيفة نيويورك تايمز نوفمبر عام ١٩٩٤ تقريرا من صفحة كاملة حول تحقيقات السلطات البولندية في اتهامات بالقتل ضد شلومو موريل ضابط الشرطة السرية السابق الذي خدم مع الشيوعيين خلال الحرب، وأنه تولى في ربيع عام ١٩٤٥ قيادة «معسكر تعذيب النازي» في شفيتتوشلوفيتس قرب كاتوفيتش، وأورد التقرير مقتطفات من أقوال شهود في المعسكر الذي كان يرأسه بعد الحرب عن أن مئات المدنيين الألمان عذبوا وضربوا حتى الموت في معسكره، وأن بعضهم قتل على يديه، ونشرت التايمز مقابلات مع اثنين من الناجين من معسكر شفيتتوشلوفيتس وأرملة أحد الناجين الآخرين ومع جون ساك.



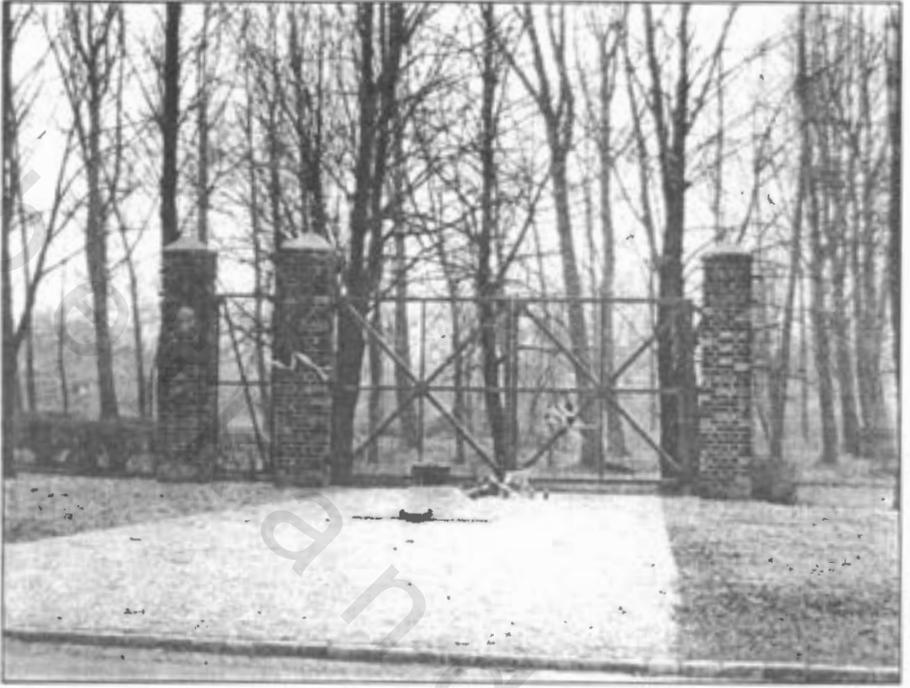
هيلينا بروس



معسكر عمل شتوتهورف في بولندا



نصب تذكاري وسط معسكر ماجدانيك الألماني



البوابة الرئيسية لمعسكر أيتراختسهويته الألماني
والتي أصبحت نصباً تذكاريًا لشفييتوشلوفيتس في بولندا



مجموعة من الأطفال اليهود يغادرون بالقطار معسكر اعتقال بوخينفالده..
بعض هؤلاء وجد طريقه إلى فرنسا أو الولايات المتحدة ومنهم من رحل إلى
فلسطين لتبدأ مأساة أخرى



أطلال من مدينة جلايفتس.. مدينة معسكرات الاعتقال والتطهير العرقي